دار المتنبي للطباعة والنشر

شهادة نشر

تشهد وتتشرف دار المتنبي للطباعة والنشر بـ:
نشر وطباعة كتاب

الموسوم بـ:

منهجية إعداد
بحث علمي قانوني

تأليف

د. فاطمة موساوي

المسجل إداريا برقم الإيداع القانوني

ردمك 0_ 53 _ 257_ 9931 _ 978 :(ISBN)

مدير دار النشر

دار المتنبي للطباعة والنشر

بتاريخ: 12 جوان 2023

مقر دار النشر: حي تعاونية الشيخ المقراني
طريق اشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف - المسيلة
التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0773.30.52.82 / 0668.14.49.75
فاكس: 035.35.31.03

Scan Our QR Code

منهجية إعداد بحث علمي قانوني

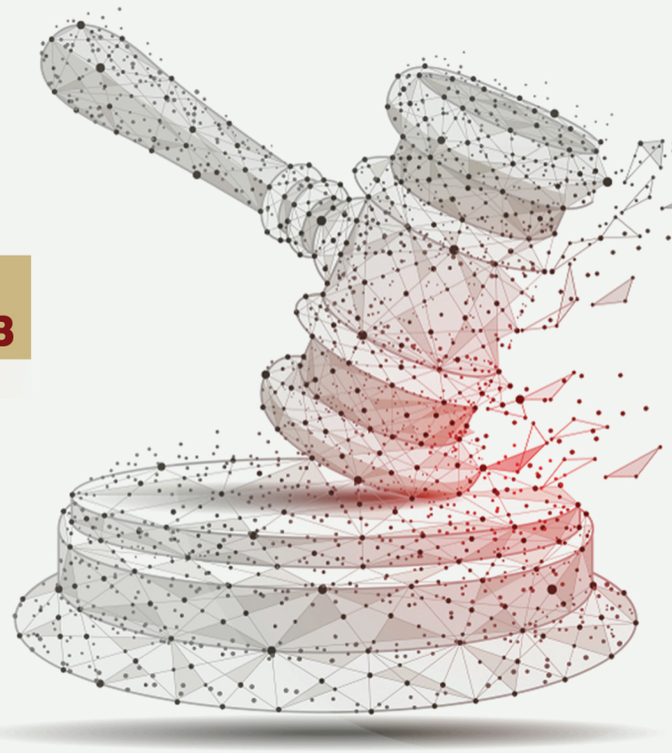

سنة النشر
1444/2023

د. فاطمة موساوي

المؤلف في سطور ..

موساوي فاطمة أستاذة محاضرة أ، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بمسيلة.
متحصلة على شهادة ماجستير في القانون العام تخصص قانون دستوري جامعة سعد دحلب البليدة سنة 2007 وشهادة الدكتوراه سنة 2016 جامعة الجزائر، وشهادة التأهيل الجامعي سنة2018، بجامعة المسيلة، لها العديد من المشاركات العلمية في شكل مقالات ومداخلات دولية ووطنية، كما ساهمت في تنظيم عدة مؤتمرات وندوات مثل ندوة نظام الإخطار في الدستور الجزائري.

هذا الكتاب ..

يتضمن هذا الكتاب كيفية إنجاز بحث علمي قانوني وفقا لمنهجية سليمة، فهو يعين الطالب في مجال العلوم القانونية والإدارية ويرشده إلى الخطوات السليمة لإعداد البحوث القانونية، إذ يحوي في طياته كل مراحل إعداد البحث العلمي بدءا من مرحلة اختيار الموضوع وصولا إلى مرحلة التحرير، وكذا تقنيات وقواعد التحرير السليم للمذكرات والبحوث.

ISBN: 978_9931_257_53_0
مقر دار النشر: حي تعاونية الشيخ المقراني
طريق اشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف - المسيلة
التواصل مع دار النشر: elmotanaby.dz@gmail.com
الهاتف: 0773.30.52.82 / 0668.14.49.75
فاكس: 035.35.31.03

جميع الحقوق محفوظة ©
سنة النشر: 1444 هـ / 2023 م

Scan Our QR Code

منهجية إعداد بحث علمي قانوني

د. فاطمة موساوي

بسم الله الرحمن الرحيم

منهجية إعداد بحث علمي قانوني

•**المؤلف: د. فاطمة موساوي**

•**تنسيق داخلي للكتاب: دار المتنبي للطباعة والنشر**

•**مقاس الكتاب: 17/25**

• **الناشر:** دار المتنبي للطباعة والنشر

• **الرقم الدولي الموحد للكتاب**

• **ISBN :978 _ 9931 _ 257 _53 _ 0**

• **الإيداع القانوني:** جوان/ 2023م

• **الحقوق:** جميع الحقوق محفوظة ©

• **مقر الدار:** حي تعاونية الشيخ المقراني/ طريق إشبيليا مقابل جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

• **للتواصل مع الدار:** elmotanaby.dz@gmail.com

• الموقع الالكتروني: *http://motanaby.onlinewebshop.net*

• هاتف: 0773.30.52.82/ 0668.14.49.75

• فاكس: 035.35.31.03

د. فاطمة موساوي

منهجية إعداد بحث علمي قانوني

2023

مقدمة

تعتبر منهجية البحث العلمي من ركائز البحث العلمي، فهي تساهم في التعرف على الحقائق العلمية والوصول إلى نتائج صحيحة وإضافة الجديد للعلم والمعرفة.

إذ تزود الباحث بأدوات وأصول البحث العلمي سواءا في كيفية التفكير والقراءة والكتابة بأسلوب علمي دقيق.

يمر البحث العلمي بعدة مراحل أولها اختيار الموضوع الذي يخضع لجملة من العوامل الذاتية والموضوعية المتحكمة في توجه الباحث نحو موضوع معين، وهي من أصعب المراحل وأهمها تليها مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها التي تتطلب من الباحث الإلمام بأسسها وأهدافها، وإجراءاتها الفنية والتقنية المختلفة ،بعدها تأتي مرحلة القراءة والتفكير التي تساعد الباحث على استيعاب كل أسرار وحقائق الموضوع واستنتاج النظريات والتعميمات منها، وذلك لن يتأتى إلا وفقا لشروط وقواعد منهجية وموضوعية معينة، ثم مرحلة إعداد خطة أولية للبحث أو ما يسمى تقسيم وتبويب الموضوع التي تعتبر بمثابة العمود الفقري لأي تنظيم علمي هادف، فخطة البحث هي هيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، الأمر الذي يستلزم جمع الوثائق العلمية المختلفة من مصادر ومراجع متصلة بموضوع البحث وتعكس هذه المرحلة مدى سيطرة الباحث على العملية الإعلامية لبحثه.

وآخر مرحلة هي مرحلة الكتابة التي تقتضي صياغة البحث وتحرير نتائج الدراسة وفقا لأساليب وإجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، حيث يتعين على الباحث مراعاة مجموعة من الضوابط والقواعد كمراعاة الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، واحترام تقنيات التدوين من اقتباس وتهميش وأمانة علمية.

وعليه سيتم عرض الدراسة في ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: مفهوم البحث العلمي.

الفصل الثاني: خطوات إعداد بحث علمي قانوني.

الفصل الثالث: قواعد تحرير بحث علمي قانوني.

الفصل الأول

مفهوم البحث العلمي

لتحديد مفهوم البحث العلمي، لا بد من تقديم تعريف له أولا، وتبيان خصائصه، ثم تحديد أهميته وأنواعه.

المبحث الأول: تعريف البحث العلمي

تتألف عبارة بحث علمي من مفردتي بحث وعلمي، فالبحث لغة الحفر يقال بحث الأرض بحثا بمعنى حفرها والبحث طلب الشيء والبحث أيضا بمعنى التفتيش والتقصي التحري والتتبع والسؤال والاكتشاف.

والبحث هو بذل الجهد في موضوع ما، أو في جميع المسائل التي تتصل به.[1]

أما اصطلاحا فهو "دراسة مبنية على تقصي وتتبع لموضوع معين وفق منهج خاص لتحقيق هدف، إما بإضافة جديد أو جمع متفرق أو ترتيب مختلط أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي".

كما "يعني التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها".[2]

أما المفردة الثانية علمي، فالعلم "لغة" إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة، والعلم اصطلاحا هو "جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث العلمي التي تزخر بها المؤلفات العلمية...".[3]

---

[1] ياسين الجبيري، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 37.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 12.

[3] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 05.

وهو: ".....ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة تحتوي على طرق ومناهج موثوقة بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة ".

وعرف أيضا بأنه: "المعرفة المنسقة التي تنشأ من المعرفة الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته".

"العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض".[1]

ويعرف العلم أيضا على أنه "مجموع المعارف الوضعية في اختصاص معين منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة وبطريقة عقلية في مقابل الشائعة بين عامة الناس والماورائيات والفلسفة والتقنية والفن والدين".[2]

هناك تعريف آخر لإبراهيم اليازجي وهو أكثر التعريفات إحاطة بالعلم وفحواه: "أن العلم هو مجموع مسائل وأصول كلية متعلقة بمسألة ما مرتبة على نظام مخصوص أو هو معرفــة منظمة".[3]

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 6.
[2] جبيري ياسين، مرجع سابق، ص 27.
[3] المرجع نفسه، ص 27

ومنه يمكننا تعريف البحث العلمي بأنه:" وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي بقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق."[1]

و: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول لحل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة والشواهد التي يمكن التحقق منها عن طريق الاختبار العلمي".[2] فالبحث العلمي هو عملية استقصاء منظمة ودقيقة لجمع الشواهد والأدلة، بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة أو تكميل ناقص أو تصحيح خطأ، على أن يتقيد الباحث باتباع خطوات للبحث العلمي وأن يختار المنهج والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات.[3]

وعليه فإن البحث العلمي هو مجموع الطرق الموصلة إلى المعرفة الحقيقية، والباحث هو الشخص الذي يحاول البحث عن الحقيقة ويتطلب البحث العلمي اعتماد منهج معين ونقصد بالمنهج الطريق الواضح في علم أو عمل.

والمنهج العلمي هو عبارة عن خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها بهدف الوصول إلى نتيجة معينة.

وينصرف معنى البحث العلمي في القانون إلى اتباع الأسس المنهجية والأصول العلمية للبحث عن مسألة، أو حكم أو بناء نظرية أو مبدأ عام في علم القانون، بهدف معالجة وضع قائم أو استجلاء وضع يكتنفه الغموض أو تبيان الحكم العام لتلك المسألة.

---

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الخامسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ،1979 ص 22.

[2] فتوح الشاذلي، دليل الطالب لإعداد البحوث والرسائل الإسكندرية مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1992، ص40.

[3] ياسين الجبيري، مرجع سابق، ص 38.

المبحث الثاني: خصائص البحث العلمي

يتضح لنا من خلال تعريف البحث العلمي أهم الخصائص التي يتميز بها وهي:

أولا / الموضوعية:

ويقصد بها جانبين مهمين هما:

– حصر الدراسة وتكثيف الجهد في إطار موضوع البحث بعيدا عن الاستطراد، مما يسبب تشتيت أفكار القارئ وهذا كله يكون على حساب الموضوع الرئيسي.

– وتجرد الأفكار والأحكام من النزاعات الشخصية وعدم التحيز للأفكار أو للأشخاص فالهدف هو الوصول إلى الحقيقة مدعمة بالأدلة دون غيرها من العوامل الشخصية والخارجية.

ثانيا / المنهجية:

إذ يعتمد الباحث على منهجية علمية في إعداد البحوث، بحيث يقوم بتنظيم المعلومات وعرضها عرضا منطقيا سليما، متدرجا بالقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول، ومن المسلمات إلى الخلافيات.

ثالثا / الدقــة:

يجب أن يكون البحث القانوني دقيقا في جميع جوانبه سواءا من ناحية الفهم أو الطرح أو المناقشة والمعالجة.

رابعا /البحث العلمي بحث نظري

لأنه يستخدم النظرة لإقامة وصياغة الفرض الذي هو بيان صريح يخضع للتجريب والاختبار.[1]

خامسا/عملية مضبوطة ومنظمة

مبنية على منهجية علمية، الأمر الذي يجعل البحث موثوقا به في خطواته ونتائجه.

سادسا / بحث تفسيري:

يعتمد على تفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المرتبطة تسمى النظريات.

سابعا / عملية موثوقة قابلة للتكرار:

من أجل الوصول إلى نتائج مشابهة باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى تحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية المشابهة.

ثامنا / بحث تجريبي:

أساسه التجربة وإجراء اختبارات على الفرضيات ومن خلالها الوصول إلى نتائج.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 21.

تاسعا / بحث عام ومعمم:

يمتاز بالعمومية والتنبؤ، فالإشكاليات التي يعالجها قد لا تقتصر على مجال محدد وآني فقط، بل تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر التي لا تقبل وقوعها.

المبحث الثالث: أهمية البحث العلمي

تولي الدول المتقدمة البحث العلمي أهمية بالغة وترصد له مبالغ طائلة نظرا لإدراكها لأهمية البحث العلمي، فهو عنوان تقدم الأمة ورقيها، وهو محرك التنمية، ومقياس لتطور الأمم، حيث أن البحث العلمي هو الركيزة الأساسية للازدهار والتطور.

فالبحث العلمي هو الذي يحقق الرفاهية للشعوب ويحافظ على مكانتها، ويذلل الصعاب مهما كان نوعها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية...، كما يفيد في تقصي الحقائق التي يستفيد منها للتغلب على بعض مشاكله كالأمراض والأوبئة أو في حل المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والصحية والسياسية وغيرها.

وتتجلى أهمية البحث العلمي بالنسبة للطالب في إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وإسقاطها عمليا.

– تعويد الطالب أو الباحث على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

– تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

– التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة.

– إثراء معلومات الباحث في مواضيع معينة.

– وتوسيع اطلاعه على المراجع والمصادر القانونية المختلفة وتنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث والكشف عن بعض الحقائق بنية تطوير الواقع القانوني ومن ثمة تطوير الواقع الاجتماعي وتطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

المبحث الرابع: أنواع البحوث العلمية

تتنوع البحوث العلمية حسب الزوايا التي يتم التقسيم انطلاقا منها:

فتنقسم البحوث بحسب موضوعاتها، إلى بحوث اجتماعية، بحوث إنسانية، بحوث تاريخية، بحوث قانونية، بحوث اقتصادية، بحوث فيزيائية، بحوث فضائية، بحوث دينية، وبحوث فلسفية .....الخ .

وحسب الهدف إلى: بحوث استطلاعية وبحوث وصفية وبحوث تفسيرية أو برهانية.

وحسب النشاط إلى:

المطلب الأول: البحث التنقيبي الاستكشافي

وهو بحث يهدف لجمع الحقائق فقط دون إطلاق أحكام عليها، ولا يهدف إلى تعميم النتائج أو حتى استخدام هذه الحقائق في حل مشاكل معينة، كالبحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة مراجع متعلقة بموضوع أو فكرة معينة.

المطلب الثاني: البحث التفسيري النقدي

هو بحث فكري، يعتمد الإسناد. والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي والرأي الراجح من أجل الوصول إلى حل المشاكل، ويتعلق هذا النوع من البحوث غالبا ببحث وتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر.[1]

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 24.

المطلب الثالث: البحث العلمي الكامل

وهو البحث الذي يهدف إلى حل المشاكل حلا كاملا وشاملا من أجل وضع القوانين والتعميمات، ويستخدم هذا النوع من البحوث كلا من النوعين السابقين، التنقيبي والتفسيري، أي جمع الحقائق والتدليل عليها، إلا أنه يذهب إلى أبعد من كليهما، حيث يضع الافتراضات المناسبة ثم يقوم الباحث بجمع الحقائق والأدلة وتحليلها، من أجل قبول الافتراضات أو رفضها، وبالتالي يتوصل إلى نتائج منطقية تقوم لحل المشكلة على التدليل الحقائقي، والتي تمكن الباحث من وضع التعميمات التي تستخدم في الحالات المماثلة.[1]

المطلب الرابع: البحث الوصفي التشخيصي

وهي بحوث تهدف إلى وصف الظواهر والأحداث والعلاقات والأشياء وتشخيصها عن طريق جمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنها، دون تحليلها أو تفسيرها أو نقدها، وإنما تقديمها على حالتها، مثل الدراسات المسحية، ودراسة الحالة ودراسات النمو.

المطلب الخامس: البحث التجريبي

وهو بحث يتناول ظواهر معينة عن طريق معرفة العوامل التي تؤثر فيها، وذلك باستخدام المنهج التجريبي، ويستعمل في العلوم التطبيقية والطبيعية، حيث يركز فيها الباحث على استخدام أدوات بحث تجريبية ومخبرية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 27.

الفصل الثاني

خطوات إعداد بحث علمي قانوني

يمر الباحث في إعداده لبحثه العلمي عبر عدة مراحل متتالية، تكمل بعضها البعض ويمكن إجمالها في ستة مراحل أساسية هي:

- مرحلة اختيار الموضوع.
- مرحلة جمع الوثائق العلمية.
- مرحلة القراءة والتفكير.
- مرحلة إعداد الخطة الأولية.
- مرحلة تخزين وجمع المعلومات.
- مرحلة كتابة البحث العلمي.

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع

تعتبر مرحلة اختيار الموضوع أول خطوة من خطوات إعداد البحث العلمي، والتي تنبثق أساسا من الإحساس بالمشكلة التي تعتبر نقطة البداية، إذ يتم في هذه المرحلة تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها عن طريق البحث والدراسة والتحليل.

وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي يواجهها الباحث، فسوء اختيار الموضوع يكلفه الجهد والوقت الضائع.

فالطالب هو المسؤول الأول والأخير عن بحثه، لذا يجب أن يعود نفسه على المطالعة والمشاركة في التظاهرات العلمية وتتبع كل ما هو جديد في ميدان تخصصه.

المطلب الأول: طرق اختيار البحث

توجد طريقتان لاختيار الموضوع، الأولى يكون فيها الاختيار ذاتيا للموضوع والثانية يتولى فيها الأستاذ المشرف اختيار الموضوع.

الفرع الأول: اختيار الموضوع من قبل الباحث

إذ يتولى الباحث اختيار الموضوع بنفسه من خلال مكتسباته الشخصية بما يتماشى مع قدراته الفكرية والعلمية وفي مجال تخصصه ثم يعرضه على الأستاذ المشرف.

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف

الحالة الثانية هي أن الأستاذ المشرف هو الذي يقترح العناوين على الطالب، إلا أن هذه الطريقة غير محبذة، فقد يكون الموضوع المختار يتميز بقلة المراجع، مما يسبب المتاعب للطالب، كما قد يكون الموضوع لا يتماشى مع رغبة الطالب وقدراته مما يصعب الأمر عليه.[1]

المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في اختيار الموضوع

توجد عدة عوامل تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي، منها عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 26.

الفرع الأول: العوامل الذاتية المتحكمة في اختيار الموضوع

وهي العوامل المتعلقة بشخص الباحث مثل الرغبة النفسية له، ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، وتخصصه العلمي وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي المهني، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية، مثل:

– الاستعداد والرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث العلمي، إذ يعتبر العامل النفسي دافعا لاختيار موضوع البحث، فكلما توفر الميول نحو دراسة موضوع معين، كان هذا دافعا لنجاح البحث، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين البحث العلمي وموضوع البحث العلمي، مما ينتج عنه المثابرة والصبر والتحمس المعقول لإنجاز البحث.

– الاستعدادات والقدرات الذاتية، يجب أن يكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي في مجال اختصاصه حتى يكون قادرا على الفهم والتحقق والتحليل والربط والمقاربة بين مختلف أجزاء الموضوع.

ويعد البحث وفقا للقواعد والإجراءات المنهجية السليمة، لذا من المفروض أن يتأكد كل من الباحث العلمي والأستاذ المشرف والمؤسسات العلمية المختصة في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، من مدى ملاءمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار حتى تكون بداية سليمة وموفقة تضمن إنجاح عملية إعداد البحث العلمي.[1]

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

ومن بين الاستعدادات الذاتية:

- الاستعدادات والقدرات اللغوية، حيث يتحكم ا الباحث في اللغة سواء كانت وطنية أو لغات أجنبية، باعتبار أن هناك وثائق علمية مكتوبة باللغات الأجنبية.[1]

بالإضافة إلى القدرات والمكنات العقلية، التي تمكن الباحث من الفهم والربط والتحليل والمقاربة والاستنتاج.

- الصفات الأخلاقية، إذ يجب أن يتوفر في الباحث مجموعة من الصفات التي يجب مراعاتها في إعداد البحث مثل: هدوء الأعصاب والصبر والاحتمال والموضوعية والنزاهة والابتكار...الخ.
- القدرات الاقتصادية، إذ يحتاج البحث العلمي إلى قدرات اقتصادية كي يتمكن من التنقل والبحث واقتناء الكتب والمراجع وتصويرها، خاصة في البحوث العلمية الطويلة كالدكتوراه.
- احترام معيار التخصص، الذي يعتبر عاملا أساسيا في نجاح البحث العلمي فكلما احترمه الباحث كان متمكنا بارعا وساهم ذلك في نجاح بحثه.
- عامل الوقت المتاح، له أهمية بالغة إلا أن هناك بحوث تحتاج لفترة زمنية طويلة مثل الدكتوراه، في حين أن هناك نصوصا يجب إنجازها في بضعة أشهر، ففي هذه الحالة يجب اختيار الموضوع بما يتناسب مع الوقت المتاح لأن هناك مواضيع تحتاج فترة طويلة يلزمه الزمن وهذا لا يتناسب مع الباحث الذي يملك بضعة شهور لإنجاز بحثه فعامل الوقت يؤثر سلبا وإيجابا على جودة البحث ونجاحه.

[1] نفس المرجع السابق، ص 43.

- عامل التخصص المهني، اختيار موضوع البحث بما يتلاءم مع مهنة الباحث أو تخصصه المهني عامل أساسي يخدم البحث ويستهله باعتبار الباحث متمكن فيه أكثر، بالإضافة إلى الوسائل المادية التي توفرها وظيفته مما يدعم بحثه بالجانب العملي ويسهل عليه البحث.

كما يستفيد من نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته ويفتح له سبيل وآفاق للارتقاء المهني والاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثاني: العوامل الموضوعية المتحكمة في اختيار الموضوع

لا يتوقف اختيار الموضوع على العوامل الذاتية فقط، بل هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية المتعلقة بطبيعة وموضوع المادة العلمية محل الدراسة، أهمها:

- القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي، إذ يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية ونظرية وعملية حديثة ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، ونتائجه مرتبطة بالحياة العملية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.[1]

- توفر المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث أو الوثائق العلمية: حتى يتمكن الباحث من الخوض في غمار البحث يجب مراعاة توافر المراجع المتعلقة بالموضوع المراد دراسته، إذ لا يمكن إنجاز البحث دون وثائق علمية حتى ولو كان موضوعا مهما وجديدا، فندرة المراجع تجعل الباحث يواجه متاعب كثيرة ويصعب عليه الأمر كثيرا، وتضيع تعبه ووقته هباء.

[1] جبيري ياسين، مرجع سابق، ص 33.

وقد ينتهي به الأمر إلى التنازل عن هذا الموضوع.

فليس أي موضوع تتوفر فيه المراجع صالح للدراسة، بل يجب أن يكون منتجا ولا يكون عقيما حتى تستفيد منه في الحياة العملية أي ربط البحث العلمي بالحياة العملية، واستخدام النتائج المتوصل إليها لنستفيد منها في حياتنا اليومية وإخراجها من المجال النظري.

وبالتالي تتحكم وفرة الوثائق والمراجع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة في حسم المضي في تنفيذ البحث العلمي من عدمه، لأنه بدون وثائق لا يمكن للباحث دراسة الموضوع وتحليله.

– أن يكون موضوع البحث جديدا أو ما يسمى عامل الجدة والابتكار: يجب أن يتسم الموضوع المراد دراسته بالحداثة قدر المستطاع، بحيث يكون موضوعا جديدا وذا قيمة علمية، إذ يسفر في الأخير عن نتائج جديدة تكون إضافة للعلم إذ أن المشكلة المطروحة يكون لها حلول تخدم البحث العلمي ومختلف العلوم، إلا أن هذا لا يمنع من دراسة مواضيع سبق طرحها ومعالجتها إذا كانت تحتاج إلى إثراء أو تنقيح.

المبحث الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية

تلي مرحلة اختيار الموضوع مرحلة البحث عن الوثائق العلمية المشتملة على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وجمعها قصد توظيفها، وتسمى هذه المرحلة أيضا بعملية التوثيق أو البيبليوغرافيا.

المطلب الأول: تعريف الوثائق العلمية

تعرف الوثائق العلمية بأنها جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية، التي تحتوي على المادة العلمية والحقائق المتعلقة بموضوع البحث، سواءا كانت مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية.

المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية

وتنقسم إلى وثائق أصلية ويصطلح عليها بالمصادر، ووثائق ثانوية ويصطلح عليها بالمراجع.

الفرع الأول: المصادر

المصدر هو أقدم ما يحوي مادة علمية في موضوع معين، أو الوثيقة التي تنشر معلومات حول موضوع معين لأول مرة، كالمخطوطات والمذكرات الشخصية والكتب القديمة، وتسمى أيضا المصدر الأصلي، فهي تتضمن مباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، دون استعمال مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، إذ تقوم بتسجيل معلومات مباشرة استنادا إلى الملاحظة والتجريب أو الإحصاء أو جمع بيانات ميدانية بغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا.[1]

[1] قندلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1999، ص 62.

ويندرج ضمن الوثائق الأولية أو الأصلية في مجال العلوم القانونية والإدارية فيما يلي:

1- القرآن الكريم وكتب الحديث النبوي الشريف.

2- معاجم اللغة العربية وقواميسها.

3- المواثيق القانونية العامة والخاصة الوطنية والدولية.

4- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة.

5- النصوص التشريعية والتنظيمية.

6- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

7- الشهادات والمراسلات المعتمدة رسميا.

8- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.

9- نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات وسبر الرأي العام.

10- الإحصائيات الرسمية.

11- الخطابات السياسية وتصريحات القادة السياسيين والعسكريين والدبلوماسيين.

12- الشهادات الشفوية لشخصيات معينة عايشت أحداث معينة أو شاركت فيها.

13- التراجم والمذكرات الشخصية لبعض الشخصيات القانونية والسياسية من صناع القرار في الدولة.

الفرع الثاني: المراجـع

وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأساسية وتسمى كذلك المصادر والثانوية أو المراجع، فتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص، أي أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى.[1]

وهي تتميز بما يلي:

- ليست مراجع أصلية.
- تعتمد على وثائق أو مصادر وسيطة في نقل أو جمع المعلومات.
- تستمد قوتها وموثوقية بياناتها من وثائق أصلية مباشرة أو غير مباشرة.

ويندرج ضمن المراجع أو الوثائق العلمية غير المباشرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

أولا / الكتب القانونية:

تعتبر الكتب من أهم المراجع التي يعتمدها الباحث في بحثه سواءا كانت عامة أي تلك المؤلفات التي يقوم بها أساتذة القانون وشراحه في بيان وشرح الأحكام العامة في موضوع ما، وهي تتضمن الأحكام والمبادئ العامة.

أو متخصصة أي تتضمن بحث جزئية أو مسألة من مسائل البحث.

[1] رشيد شميسم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 70.

ثانيا / الدوريات:

وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابعة سنوية أو نصف سنوية أو فصلية، وهي مجلات علمية تتخصص في نشر المعرفة القانونية في صورة مقالات فقهية، كما تتضمن أحكام القضاء وما يتعلق بها من تعليقات فقهية، كما تتضمن بعض النصوص والقوانين، وتصدر الدوريات عن جهات وطنية، كمجلس الدولة ومجلة الموثق ونشر القضاء...الخ، وعن جهات أجنبية مختلفة.

ثالثا / الرسائل العلمية الأكاديمية:

وهي التي تتضمن البحوث العلمية الجامعية مثل أبحاث الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه.

رابعا / المحاضرات والبحوث غير المنشورة:

ويقصد بها المحاضرات التي يلقيها الأساتذة على طلبتهم، ولكنها غير منشورة، وكذلك المداخلات التي تلقى في التظاهرات العلمية فهي تعد بحوثا قانونية غير منشورة لها أهميتها في مجال البحث العلمي القانوني.

خامسا / المراجع الإلكترونية:

تعتبر المواقع الإلكترونية مرجعا يستعين به الباحث في بحثه، إلا أنه ينبغي تحري الدقة والنزاهة في تعامله مع هذا النوع من المراجع، واللجوء إليها بشكل محدود واستثنائي.

المطلب الثالث: أماكن تواجد الوثائق العلمية وكيفية الحصول عليها

توجد الوثائق العلمية في أماكن مختلفة، وفقا لنوعية وقيمة المادة العلمية، إذ توجد في الجهات والدوائر الحكومية الرسمية والوطنية والدولية، المكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية والمكتبات التابعة لجهة معينة، كما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب وفي الجرائد الرسمية الوطنية، وفي المكتبات الأكاديمية الجامعية الوطنية والأجنبية، ومكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة.

والحاسبات الإلكترونية التي ظهرت في شكل معارف مفيدة للبحث تحتوي على معلومات في بنوك خاصة للمعلومات، وتعد مكتبة الكونغرس الأمريكي أكبر مكتبة في العالم، حيث تضم أكثر من مائة وثلاثين مليون مادة من كتب ووثائق.[1]

ويتحصل الباحث على الوثائق العلمية المرتبطة بموضوع بحثه بوسائل عديدة مثل: الشراء والتصوير والإعارة، أو بوسائل النقل والتلخيص.[2]

أو عن طريق الشبكة العنكبوتية، والشراء الإلكتروني وقواعد المعلومات والبيانات الإلكترونية وغيرها العديد من الوسائل.

---

[1] محمد موسى بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، معهد المناهج، 2007، ص 87.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الرابع: قواعد حول جمع الوثائق العلمية وحسن استخدامها

يتعين على الباحث احترام جملة من القواعد حتى يجمع الكم الذي يثق في كفايته لتحرير بحثه دون إضاعة الوقت والجهد، ومن بين هذه القواعد:

- جمع أحدث المصادر والمراجع.
- الرجوع إلى المصادر أولا لتفادي الأخطاء.
- استعمال المراجع الحديثة للاطلاع على كل جديد دون إغفال القديمة منها.
- تحقيق التوازن بين المراجع العربية والأجنبية.
- دقة ترجمة النصوص الأجنبية.

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

إن القراءة هي الوسيلة الأولى والأساسية لجمع المادة العلمية، فالقراءة الأولية للأبحاث والكتب المتوافرة حول موضوع البحث تساعد الباحث فيرسم فكرة واضحة عن موضوع بحثه وتمكنه من التعرف على العناصر التي سيتم إدراجها في البحث نظرا لأهميتها وتوفر المعلومات حولها.[1]

المطلب الأول: تعريف القراءة

يقصد بمرحلة القراءة والتفكير عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والمعلومات والحقائق المتصلة بموضوع البحث، والتأمل فيها وتحليلها، لتولد في عقل الباحث النظام التحليلي للموضوع، وتجعله مسيطرا على المعلومات ومتعمقا في فهمها، وقادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها، لذلك قيل أن "القراءة فن، فإذا عرفت كيف تقرأ سهلت عليك القراءة وسهل عليك البحث".

المطلب الثاني: أهمية القراءة

يتوجب على الباحث قراءة كل الوثائق العلمية التي تحصل عليها والمتصلة بموضوع بحثه قراءة صحيحة لاستخراج المعلومات التي تهمه قبل الشروع في تقسيم الموضوع وكتابته، حيث تساعده القراءة في التأمل والفهم الجيد والوصول إلى حقائق علمية واضحة.

---

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود ذنيبات، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الثالث: أهداف القراءة

تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع إلى:

- **تكسب عملية القراءة الباحث ثروة لغوية متخصصة:** يكتسب الباحث من خلال هذه المرحلة رصيدا لغويا يمكنه من صياغة البحث صياغة علمية سليمة

- **التعمق في الأفكار وفهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه:** تسمح لنا مرحلة القراءة والتفكير استيعاب وفهم كافة الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع والسيطرة على جوانبه العلمية والفكرية بواسطة الاطلاع وفهم الجوانب المتصلة بالموضوع والموجودة في الوثائق العلمية المختلفة.

- **اكتساب القدرة على تحليل المعلومات:** أي نظام تحليلي للمعلومات متخصص حول موضوع البحث، أي تشكيل تصور موسع وفهم عميق عن موضوع الدراسة، واعتماد نظام التحليل في بناء البحث عن طريق وضع النظريات واستخلاص النتائج والنظريات والقوانين العلمية.

- **اكتساب الأسلوب العلمي والمنهجي:** تستهدف عملية القراءة الواسعة والتفكير السليم اكتساب أسلوب علمي قوي يساعد الباحث في إنجاز بحثه ببراعة وإتقان.

- **القدرة على إعداد خطة البحث:** تساعد هذه المرحلة الباحث في إعداد خطة البحث، فسعة الاطلاع على مختلف الوثائق تجعل الباحث محيطا وملما بكافة جوانبه، وهذا ما يسهل له وضع خطة ملائمة وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية ومنطقية صائبة.

- **تصقل عملية القراءة الجيدة شخصية الباحث وتكسبه الشجاعة الأدبية وتقوية حضوره**: حيث يكتسب الباحث رصيدا وافرا من الأفكار والمعلومات والأساليب المكتسبة التي تسهل له عملية البحث والفهم العميق للموضوع، ويصنع منها موقفا يخصه فيتمكن من معرفة مكانته ورأيه الشخصي وسط الأفكار والنظريات المتضاربة.

المطلب الرابع: شروط وقواعد القراءة في البحث القانوني

للقراءة شروط وقواعد يجب على الباحث احترامها وهي:

- يجب أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق المرتبطة بالبحث.

- التزام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة ليتسنى للباحث فهم ما يقرأه واستيعابه.[1]

- الاطلاع بشكل أولي على المصادر الخاصة بالبحث العلمي التي تحتوي على المعلومات الأصلية مثل الجرائد الرسمية التي تنشر الدساتير أو القوانين أو الأنظمة، وبعض الكتب قد تكون مصدرا ومرجعا في آن واحد، فهي مصدر إذا تطرق الباحث إلى ما فيها من آراء لفقهاء آخرين أو مشروعات لتشريعات أخرى.

- جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث القانوني، فقراءة النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية تشكل لدى الباحث ثروة لغوية في القانون تساعده في التحرير والكتابة.

[1] عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني (مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية)، مديرية النشر، برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003م، ص 32.

- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبة لا ارتجالية وعشوائية[1].

- يجب أن يكون الباحث قادر على الفهم والنقد.

- البدء بقراءة المراجع التي تعالج الموضوع بإيجاز، ثم التعمق تدريجيا بقراءة المراجع الأكثر عمقا، كما نبدأ بالأحدث، ثم ننتقل إلى الأقدم فالأقدم، لأن القانون في تطور سريع.

المطلب الخامس: أنواع القراءة

تقسم القراءة حسب درجة عمقها والوقت الذي يستغرقه الباحث فيها إلى:

الفرع الأول: القراءة الأولية.

أو ما يسمى القراءة السريعة أو الكاشفة، وهي تسعى لتكوين انطباع أولي عام لأهم الأفكار التي احتوتها الوثائق العلمية، ومحاولة التعرف على محتوى المصدر من خلال قراءة المقدمة والتمهيد للوقوف على غرض التأليف ومنهجه، والاطلاع على الخاتمة والفهرس وقائمة المراجع المستعملة في إعدادها، وذلك بأخذ نظرة كلية خاطفة للموضوع، قصد تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع، وتقييم الوثائق العلمية المجموعة، ودرجة ارتباطها بالموضوع، وقيمة المعلومات المحتواة في كل وثيقة، وحصر الوثائق التي يمكن اعتمادها.

[1] عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، من ص 29 إلى ص 32.

ومن أهداف القراءة السريعة جمع الوثائق التي لها صلة بالموضوع[1]، وتحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث ومدى أهميتها في بناء البحث، وتقييم سعة وآفاق البحث[2].

وتمحيص وترشيح الوثائق التي تم جمعها من حيث قدمها وجدتها، العام السطحي منها والمتخصص في البحث المراد إنجازه، حتى يكون انطباعا محددا من حيث الكم والكيف.

الفرع الثاني: القراءة العادية

وفيها يطالع الباحث بعمق الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث قراءة عميقة ومتأنية لأكثر من مرة، ويستخلص الأفكار والنتائج ويدونها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك.[3]

إذ ينتج عن هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث، وبذلك يستخلص الباحث أفكارا ومعلومات يستعملها لاحقا في بحثه.

---

[1] علي دحمانية، محاضرات في المنهجية (السنة الأولى)، معهد الحقوق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2009/2008، ص 26.

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، ط/5، 1979، ص 181 و182.

[3] قندلجي عامر، مرجع سابق، من ص 70 إلى 71.

الفرع الثالث: القراءة المعمقة

وتسمى أيضا بالقراءة المركزة، حيث يقرأ فيها الباحث بتأن وروية قصد الفهم الجيد، والتمعن في المصطلحات، وهي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، مما يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.[1]

حيث يتعين على الباحث الفهم والتحليل والتقييم، مما يؤدي إلى فهم كل جوانب البحث وجزئياته، حتى تتبلور لديه رؤية علمية سليمة بشأنه.[2]

[1] عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996م، ص 34.

[2] عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني – أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، *2012*، ص *142*.

المبحث الرابع: مرحلة إعداد الخطة الأولية للبحث

بعد مرحلة القراءة والتفكير تبدأ تتبلور في ذهن الباحث ملامح خطة البحث بعناصرها الأساسية والفرعية، إذ بعد اطلاع الباحث على المعلومات المتوافرة حول الموضوع يكون بإمكانه وضع خطة أولية لبحثه تتضمن الفصول الرئيسية والعناوين الفرعية التي يرغب في مراجعتها نقطة بعد نقطة.

وتعتبر خطة البحث العمود الفقري لأي تنظيم علمي هادف، وهي بمثابة الهيكل التنظيمي العام للبحث، والذي يتبين من خلاله الخطوط العريضة للبحث العلمي وحدوده.

المطلب الأول: تحديد مصطلح الخطة

الخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المتحصل عليها، بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة ببعضها البعض، بالتمييز بين العامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات.

وتشتمل الخطة على مقدمة، متن الموضوع، خاتمة، الملاحق، والفهرس.

المطلب الثاني: أهمية وضع خطة البحث

تكمن أهمية تقسيم وتبويب البحث أساسا في تسهيل مهمة البحث وتوفير الجهد والوقت، حيث يضع الباحث تصميما أوليا لبحثه يهتدي به لإنجاز بحثه.

المطلب الثالث: أسس ومعايير التقسيم

يجب أن تستند عملية تقسيم الموضوع إلى أسس ومعايير عملية دقيقة، حتى لا تكون خطة البحث مجرد قائمة من العناوين المختلفة، تحول دون وصول الباحث إلى نتائج علمية صحيحة أهمها:

- التلاؤم بين عنوان البحث وخطته، من حيث عدم إدراج عناصر خارجة عن صلب الموضوع، يجب الالتزام بعنوان البحث، فلا يجوز للباحث أن يقسم بحثه تقسيما لا يتضمن كافة العناصر التي يشملها عنوان البحث، لأنه يعتبر من قبيل الخلل العلمي.[1]

- التسلسل المنطقي لعناصر الخطة، إذ يجب أن كل فكرة سابقة وممهدة للفكرة التي تليها.

- يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له فتكون كل عناصر البحث عبارة عن إشكاليات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث.

- يجب أن تكون الخطة شاملة لكل عناصر البحث فالخطة الناجحة هي التي تغطي جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالبحث.[2]

- تفادي التكرار والتداخل والاختلاط في العناوين الفرعية والعامة.

---

[1] أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه مفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 162.

[2] جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ووسائل الماجيستر والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004م، ص 45.

- إذ لابد من وجود التوازن الكمي والكيفي ويقصد بالتوازن الكمي (التعادل النسبي من حيث عدد الصفحات للأجزاء المتماثلة، وكذلك التماثل في عدد الأجزاء التفصيلية، أي تسلسل منطقي بينها، فكل فكرة ممهدة للفكرة التي تليها، والتوازن الكيفي أي التوازن العلمي العادل في طرح الأفكار في خطة البحث، فلا يكون المبحث الأول فيه ستة مطالب مثلا والمبحث الثاني مطلبين فقط لأن هذا يشكل اختلال منهجي، بل لابد من مراعاة التوازن في عدد صفحات أجزاء البحث، لأن ذلك يساعد القارئ من الناحية النفسية على متابعة القراءة والتفكير في الموضوع[1].

- الملاءمة بين عنوان البحث وخطته، بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع.

- تفادي العناوين السابحة التي تخلو من الترقيم ولا تنضوي تحت أي مبحث أو مطلب أو فرع، لأن هذا يشكل خللا واضحا في إعداد الخطة وهو مرفوض منهجيا.

- محاولة إعداد خطة مبتكرة، بحيث لا تكون مستنسخة من خطة أخرى سبق التطرق له من قبل باحثين آخرين، احتراما للأمانة العلمية.

المطلب الرابع: أجزاء البحث العلمي.

أجزاء البحث العلمي أو أقسام خطة البحث، هي: عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع، خاتمة، الملاحق والفهرس.

[1] صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010م، ص 162.

الفرع الأول: عنوان البحث العلمي

وهو دليل الموضوع محل الدراسة، وهو يدل على كل عناصر أو أجزاء البحث، وهو أكثر تحديدا من الموضوع ودالا عليه، والأفضل اختيار عنوان مناسب ودال على الموضوع ويتسم بالوضوح والدقة.

إذ يشترط في العنوان ما يلي:

- أن يكون عنوان البحث موجزا وقصيرا.
- وأن يكون شاملا وجامعا لكافة أجزاء البحث.
- أن يكون واضحا ودقيقا.
- أن يدل دلالة واضحة على مشكلة البحث [1]

الفرع الثاني: مقدمة البحث العلمي القانوني

توضع في بداية البحث، وتكتب مقدمة وليس المقدمة، والمقدمة هي ما يكتبه صاحب العمل للتعريف بعمله، وهي أول ما يطالعه القارئ، فإذا أحسن الباحث كتابة المقدمة فإنه يحسن إلى صورة بحثه في ذهن القارئ، والعكس صحيح، وتكتب المقدمة بعد انتهاء العمل حيث يتحدث الباحث عن بداية عمله وتطوره ونهايته، فتعطي الانطباع الرئيسي للعمل.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للمقدمة في البحث في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم الموضوع البحث العلمي وقراءاته وتمهيد إعداد الباحث للانطلاق في عملية إعداد البحث العلمي وصياغته وتحديده وإنجازه[2]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008، ص 213.

[2] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 92.

وتكتب المقدمة بأسلوب بسيط ودقيق يمثل مستوى الباحث وقدراته القانونية والثقافية وتحتوي المقدمة على مجموعة من العناصر هي:

- التعريف بموضوع الدراسة وأهميته وأهدافه.

- صياغة الإشكالية في شكل سؤال، المنهج المتبع، الدراسات السابقة، صعوبات الدراسة وتنتهي بخطة موجزة لموضوع الدراسة.

أولا -التعريف بالموضوع:

يقدم الباحث تعريف الموضوع محل الدراسة وتبيان مدى أهميته بصورة موجزة ومركزة ويوضح أن الغاية في كتابة بحثه هي معالجة النقص الموجود في هذا الموضوع وإزالة الغموض والإبهام[1].

ثانيا -مبررات اختيار الموضوع:

يتطرق الباحث للأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعته لاختيار الموضوع، كخبرته واطلاعه في معالجتها، وفي إمكان الطالب الإشارة إلى الجهات التي ستفيد في بحثه.

ثالثا -الدراسات السابقة:

على الباحث أن يستعرض مختلف الدراسات السابقة في موضوعه، لكي يثبت أن موضوعه ليس تكرارا وإنما يحتوي على عناصر جديدة وهو إثراء لهذا المجال، ويشير إلى النقاط التي أغفلتها هذه الدراسات وأنه يريد تدارك هذا

[1] عمار بوحوش، ومحمد محمود ذنيبات، مرجع سابق، ص 34.

النقص وذلك بالإشارة إلى ما سيضيفه من حقائق جديدة أو توضيحات أساسية تخدم الموضوع[1].

رابعا -إشكالية الموضوع:

عندما نبحث لابد أن تكون هناك مشكلة للبحث، وإلا لما كان هناك داع للبحث، والمشكلة محل الدارسة تعبير عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع وتكون في شكل تساؤلات، من المفروض أن تتضمن سؤال محوري هو الهدف من وراء إنجاز البحث وتكون الإجابة عنه في الخاتمة، وأسئلة فرعية تكون الإجابة عنها في المتن.

خامسا -المنهج المتبع:

يستعين الباحث في دراسته على منهج معين أو مجموعة من المناهج وذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، كالمنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة بتحليل النظام القانوني بإبراز مزاياه وعيوبه، المنهج المقارن الذي يقارن بين النظام القانوني الوطني، والنظم القانونية الأجنبية، فالمنهج التاريخي يدرس الجذور التاريخية لنظام ما...

سادسا -تبرير الخطة (عرض الخطة):

آخر عنصر في المقدمة هو عرض الخطة (خطة البحث) كاملة وفق تقسيم منهجي متدرج فمثلا: القسم الباب، الفصل، البحث...، أي ذكر كل العناوين الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث.

[1] نفس المرجع السابق، ص35.

سابعا -متن البحث العلمي القانوني:

وهو الجزء المحصور بين المقدمة والخاتمة، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث، كما يشتمل المتن على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث، من صياغة ومنهجية وكتابة منهجية الدارسة وقواعد الاقتباس والتهميش والأمانة العلمية كما يشتمل كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب[1]، ويكون تقسيم البحث إلى الأقسام فالأبواب فالفصول فالمباحث فالمطالب فالفروع ف: أولا وثانيا ثم بالأرقام، وبعدها أ، ب، ج .....

ثامنا -خاتمة البحث العلمي:

هي حوصلة مختصرة للنتائج التي توصل إليها الباحث، وهي الإطار النهائي للبحث، إذ يجب تكون الإجابة على السؤال المحوري المطروح في الإشكالية في خاتمة البحث، حيث نقدم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث وهي الهدف من وراء إنجاز البحث، حيث يعتبر إضافة تكتسي أهمية عملية أو علمية، أي أننا أضفنا جديد للمعرفة، بالإضافة إلى تقديم الحلول والاقتراحات، فهي ثمرة تعب الباحث ومن خلالها يمكن تقييم الجهد المبذول في البحث.

[1] فاصلي إدريس، مرجع سابق، ص 243، وعمار عوابدي، مرجع سابق، ص 122.

تاسعا -الملاحق:

قائمة الملاحق هي قائمة تلي خاتمة البحث، وهي تتضمن معلومات مكملة وغزيرة لو تم إيرادها في النص الأصلي لأثقلته دون فائدة،[1] فبعد الخاتمة تأتي الملاحق إن وجدت، وهي عبارة عن وثائق تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات، منظمات دولية...الخ.

فهي مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه، فهو تكميلي ومساعد ولا يمكن إدراجه في المتن ولا الهامش.

عاشرا -قائمة المراجع:

أو فهرس المراجع هو إحدى أهم العناصر التي لا غنى عنها، يذكر فيها الباحث المصادر والمراجع التي اعتمد عليها واستعان بها في إنجاز بحثه ويمكن له أن يقسمها إلى قسمين: أولا المراجع باللغة العربية وثانيا المراجع باللغة الأجنبية، حيث تتم الإشارة في البداية إلى الكتب العامة والخاصة والمقالات وأخيرا الوثائق[2]، ويجب احترام الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين عند كتابة قائمة المراجع مع ذكر البيانات المتعلقة بكل مرجع كاملة وبالترتيب.

---

[1] أمبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه، تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، *2002*، ص *224*و*225*.

[2] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 244.

الحادي عشر -فهرس العناوين:

الفهرس كلمة فارسية تعني الكتاب الذي يضم مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب، وقد جرت العادة على استعماله للتعبير عن محتويات الكتاب أو البحث، لذلك يفضل البعض استعمال عبارة محتويات بدلا من الفهرس،[1] وهو عبارة عن دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث وأرقام الصفحات التي تحتويها، ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ، في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا.

[1] رقية سكيل، منهجية البحوث العلمية، دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 57.

المبحث الخامس: مرحلة جمع وتخزين المعلومات

تستهدف هذه المرحلة استنباط وانتقاء الأفكار المتعلقة بموضوع البحث من مختلف الوثائق المتصلة بالموضوع تمهيدا لعملية كتابة وصياغة البحث وإخراجه نهائيا[1].

ولتوضيح مرحلة جمع وتخزين المعلومات لابد من التطرق لأساليب جمع وتخزين المعلومات والقواعد والإرشادات المتعلقة بكيفية الجمع والتخزين.

المطلب الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات

توجد عدة طرق لجمع وتخزين المعلومات من شتى الوثائق والمصادر، أحدثها الكمبيوتر، ولكن أكثر الأساليب استعمالا يسمى أسلوب البطاقات والملفات التي يمكن تخزينها وفقا لنظام الإعلام الآلي.

الفرع الأول: أسلوب البطاقات

يستخدم بعض الباحثين البطاقات لكتابة المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البحث، ومن ثمة تخزينها في بطاقات مصنوعة من الورق المقوى متوسطة الحجم (14/10 سم) يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع، وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط، وتترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف واحد وخاص، ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 81.

المتعلقة بالوثيقة أو المصدر[1] أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل أسم المؤلف، العنوان، بلد النشر، رقم الطبعة، وتاريخها، رقم الصفحة[2]، وترك فراغات لاحتمال تسجيل أفكار مستجدة حول الموضوع.

-ويتسم أسلوب البطاقات في كثرتها وصعوبة تنظيمها، مقارنة مع أسلوب البطاقات بالإضافة إلى إمكانية ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا إضافة إلى التكلفة المالية.

الفرع الثاني: أسلوب الملفات

يتكون الملف من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، حيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث وتسجيل أي معلومات مستجدة، ويمكنه الاستعانة بنظام التصوير بعد تحديد الصفحات التي يعتقد الباحث أنها تتعلق ببحثه، ويكتب في أعلاها المعلومات اللازمة حول المراجع التي صور منها، فهو أسلوب علمي يسهل معه حذف المعلومات التي لا تفيد الباحث أو إضافة معلومات جديدة، كما يمكن أخذه للمكتبات بسهولة[3].

[1] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 245-249.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 95.

[3] صالح طليس، المنهجية في دارسة القانون، ط 1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 165.

ومن مزايا أسلوب الملفات مقارنة بأسلوب البطاقات ما يلي:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ضمان عدم ضياع المعلومات المدونة.
- سهولة التعديل والتغيير والإضافة.
- سهولة مراجعة ومتابعة المعلومات التي تم جمعها. ويرجع الخيار في الأخير بين الأسلوبين إلى اعتبارات وعوامل نفسية لدى الباحث. [1]

الفرع الثالث: النظام الآلي

حيث يستخدم الباحث الكمبيوتر في الكتابة والتخزين، وميزة هذا الأسلوب أنه يساعد الباحث في ربح الوقت،[2] وهي الطريقة المثلى في وقتنا الحالي، حيث يخصص الباحث لكل مبحث أو فصل ملف معين بنفس الطريقة المذكورة في أسلوب الملفات ولكن بطريقة إلكترونية وليس ورقية.

وهي أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات ولهذه الطريقة عدة مزايا من حيث سهولة التعديل والتغيير في الحاسوب، قدرة الباحث على إدخال معلومات أخرى بين الأسطر المكتوبة، وشطب ما يشاء من معلومات ...الخ

إلى جانب هذه الأساليب يوجد أسلوب استثنائي هو التصوير.

[1] عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1982. ص 24.
[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 85

المطلب الثاني: بعض القواعد والإرشادات حول جمع المعلومات وتخزينها

ينبغي على الباحث أن يراعي مجموعة من التوجيهات حتى يجمع أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه بطريقة منظمة وواضحة وهي كالآتي:

- الدقة والتركيز والتعمق في فهم محتويات الوثائق العلمية وتسجيلها في البطاقات أو الملفات مدعمة بالحجج الكافية.

- إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة في حالة ما إذا عثر الباحث على معلومات جديدة أمكنه إضافتها للمعلومات الأخرى.

- حيث تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.

- يستحسن أن تتضمن كل بطاقة أو ملف موضوعا واحدا فقط.

- مراعاة قواعد الاقتباس (تدوين مصدر هذه المعلومات احتراما لقواعد الأمانة العلمية).

- احترام التسلسل والترابط المنطقي بين المعلومات والأفكار: بين ما يتم تجميعه من معلومات وخطة الدراسة وعناوين الدراسة.

- _ على الباحث أن ينتقي ما يقوم بتسجيله بعناية وذكاء، فيركز على ما هو هام وجوهري ويبتعد عن حشو ما هو أقل أهمية.

المبحث السادس: مرحلة الكتابة

تعتبر مرحلة الكتابة آخر مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي، إذ يشرع الباحث في كتابة وتحرير بحثه وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعلمية دقيقة، محترما الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، مع مراعاة قواعد الاقتباس والتوثيق والأمانة العلمية.

الفصل الثالث

قواعد تحرير بحث علمي قانوني

يخضع البحث العلمي لمجموعة من الضوابط والقواعد التي ينبغي على الباحث الالتزام بها عند كتابته، حتى يكون بحثه سليما، إذ تعتبر مرحلة كتابة البحث العلمي آخر مرحلة من إعداده، فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية، بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث على التحليل والتفسير والمناقشة.

والهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية دقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث،[1] بالإضافة إلى عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه.

وتتطلب كتابة البحث العلمي التقيد بمجموعة من الضوابط أو ما يسمى مقومات كتابة البحث العلمي والمتمثلة في تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمد في البحث، وكذا الأسلوب في الكتابة ومراعاة الأمانة العلمية، وقواعد الاقتباس وكذا قواعد الإسناد والتهميش.

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 89.

المبحث الأول: ضرورة تحديد وتطبيق منهج البحث والأسلوب في كتابته

إذ لابد أن يوضح الباحث المنهج المتبع في بحثه، فهو مقوم جوهري وضروري في كتابة البحث، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية منهجية في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة، ومن أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث العلمي هي المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي...[1]

فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[2]، أو هو " فن تنظيم صحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة.....أو البرهنة عليها..."[3]

فاتباع منهج معين في الدراسة يوصل الباحث إلى نتائج علمية صحيحة ويقينية.

ومن مقومات كتابة البحث العلمي أيضا الأسلوب في كتابة البحث العلمي، إذ يجب على الباحث أن يتبع أسلوبا علميا مقيدا ودالا بحيث يحترم:

- إذا كان البحث متعلقا بالعلوم القانونية والإدارية يجب استعمال مصطلحات وأفكار قانونية تخلو من التعبير الأدبي.

- اللغة الفنية المتخصصة القوية الدلالة.

---

[1] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 47 إلى 48.

[2] عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 5.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

- تسلسل وترابط عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات والأفكار.

- الإيجاز والتركيز الدال والمفيد وتجنب التكرار.

- التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.

- الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.

- تجنب المبالغة والشدة في النقد غير البناء للآخرين والمبالغة في الاعتداد بالنفس مدحا كتجنب ألفاظ وضمائر المدح والمتكلم مثل: نحن، أنا، قولنا رأيي، نرى... [1]

- تجنب الحشو والإطناب والتناقض في صياغة وعرض أفكار وحقائق الموضوع.

- حسن تنظيم المادة العلمية المتعلقة بالدراسة وفق معايير علمية ومنطقية.

[1] عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، وعمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 153 و154.

المبحث الثاني: احترام الأمانة العلمية وقواعد الاقتباس

من أخلاقيات البحث العلمي احترام الأمانة العلمية عند القيام بعملية الاقتباس.

المطلب الأول: مفهوم الأمانة العلمية

يقصد بالأمانة العلمية: "نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها حتى وإن بدت ضئيلة، فهي تمثل أحد الفضائل الخلقية للباحث العلمي، كما أنها تعتبر عنوانه وشرفه، يقال عنها بأنها حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث في إنشاءه أو في إعداده".[1]

وتعني الأمانة العلمية أيضا: "إسناد الباحث وإلحاقه المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا أو غير مباشر إلى أصحابها الأصليين "[2]

وحسب تعريف دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة محمد بن سعود الإسلامية:" الطالب الأمين هو الذي يظهر بمظهر الاقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كاتب آخر، يعيد صياغة أعمال الكتاب الآخرين حتى يجعلها سهلة الفهم للقارئ، فيظهر كيف استفاد من عمل الكتاب الآخرين في تكوين رأيه، ويستشهد بأعمال الآخرين ويشير إليها كمراجع "[3]

---

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، سوريا، ص 33

[2] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 153

[3] نورة سعد اليمني، الأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية، بالموقع http//WWW.FIKRMAG.COM/ARTICLE_details_id=789 اطلع عليه بتاريخ 2023/1/11 على الساعة 15.20.

وعليه الأمانة العلمية هي التزام الباحث بالنزاهة في نقل أفكار الآخرين ونسبة المعلومات والبيانات إلى مصادرها أو مراجعها، أي إسناد المعلومة إلى صاحبها الأصلي، فلا ينسب الباحث لنفسه ما ليس لها، وأن يبين جهود الباحثين الذين سبقوه في دراسة الموضوع أو المشكلة، وينقدها بطريقة موضوعية، مما يساهم في تحقيق جودة البحث العلمي وتقدم العلم.

المطلب الثاني: مقتضيات الأمانة العلمية

- وجوب الإشارة إلى المصادر التي تم الاقتباس منها.
- مراعاة الدقة في فهم آراء الآخرين.
- احترام الملكية الفكرية للآخرين من خلال الإشارة إلى مصدر المعلومات والبيانات.
- الموضوعية في تناول البحث، وذلك بالتطرق إلى موضوع البحث بتجرد وحياد بعيدا عن العواطف والأحاسيس والميول الشخصية، وعرض مختلف وجهات النظر ونقدها على أسس علمية.
- التفريق الدائم بين الأفكار الشخصية والأفكار المسبقة.

فالأمانة العلمية تقتضي احترام قواعد الاقتباس، وإلا اعتبرت سرقة علمية.

المطلب الثالث: احترام قواعد الاقتباس

الاقتباس مرحلة من مراحل الكتابة وإعداد البحث العلمي وهو جوهر الأمانة العلمية والنزاهة، إذ أن احترام قواعده يعني احترام الأمانة العلمية.

الفرع الأول: تعريف الاقتباس

يعني الاقتباس استشهاد الباحث في مسائل معينة يتناولها بأفكار وآراء الآخرين ذات الصلة بالموضوع، وهذا لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنة أو لمعارضة رأي معين.

فالاقتباس هو:" تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، أي الاستشهاد بما قاله غيره لتدعيم موقفه وحججه، أو لإظهار وجهة نظر مخالفة لرأيه، مع الإشارة إلى المصدر، وذكر المصدر في الهامش هو التوثيق للهوامش".[1]

كما يعرف الاقتباس في البحث العلمي بأنه: "نقل بعض النصوص عن الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل التأكيد على فكرة معينة أو نقدها نقدا موضوعيا، والوصول إلى الجديد في التخصص ذاته "، كما عرفه البعض بإيجاز: "الاقتباس هو التزود بالمادة العلمية من مصادرها الأصلية".

[1] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 74.

الفرع الثاني: قواعد الاقتباس

لابد أن يراعي الباحث عدة اعتبارات في عملية الاقتباس:

- الالتزام بالأمانة العلمية، حيث ينسب الباحث كل عمل إلى صاحبه الأصلي ولا ينسب أفكار الغير لنفسه، ويشير إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها.

فالأمانة العلمية تقتضي التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يرد كل شيء إلى أصله وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث، والرجوع إلى المصادر والاستفادة منها،

إذ يلتزم الباحث بالنزاهة في نقل أفكار الأخرين ونسبة المعلومات والبيانات إلى مصادرها أو مراجعها، ويبين جهود الباحثين الذين سبقوه في دراسة هذا الموضوع أو المشكلة وينقدها بطريقة موضوعية ويبني عليها، وهذا ما يساهم في تحقيق جودة البحث العلمي وتقدم العلم، فالإخلال بالأمانة العلمية بقصد أو بدون قصد جريمة أخلاقية لأنها انتهاك للملكية الفكرية للغير ويعرض الفاعل إلى عقوبات.

- أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه يمكن أن يكون الاقتباس الأول بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أمينا، أما إذا اضطر الباحث للاستشهاد به فلا بد أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد عن مرجع معين مع تحديد بياناته في الهامش[1].

[1] عبد الله محمد الشريف، مرجع سابق، ص 153 و154.

- الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها وعدم تحريفها مهما كان نوع الاقتباس.

- الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

- احترام الملكية الفكرية للآخرين من خلال الاحترام التام لقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق المراجع.

- الموضوعية في الاقتباس وتعني عدم اقتصار الاقتباسات على ما تؤيد رأي الباحث وإهمال المصادر التي تختلف مع وجهة نظر الباحث مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ[1].

- عدم التسليم والاعتقاد بأن القواعد والأحكام والآراء هي مسلمات مطلقة ونهائية بخصوص موضوع، بل يجب اعتبارها مجرد فرضيات تخضع للتجريب والنقد والتقييم والتحليل.[2]

- الاعتدال في الاقتباس أي أن تظهر شخصية الكاتب أثناء الاقتباس بالنقد والتقييم والتعليق.

- تجنب الحشو ومراعاة اتصال الأفكار المقتبسة بالبحث.

- تجنب الاقتباس من مصادر غير موثوقة علميا.

- تحاشي التنافر والتعارض بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع المتصل به.

---

[1] قندلجي عامر، مرجع سابق، ص 165.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 98.

الفرع الثالث: أنواع الاقتباس

الاقتباس نوعان الاقتباس الحرفي المباشر واقتباس المضمون أي غير المباشر.

أولا / الاقتباس الحرفي (المباشر):

هو نقل الكتابة كما وردت كلمة بكلمة، كما ذكرها صاحبها دون زيادة أو نقصان، ولا يتصرف في الألفاظ وتراكيب الجمل. أي النقل الحرفي للفكرة دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها، ويتم وضع الفكرة المقتبسة حرفيا بين مزدوجتين.

وقد يكون الاقتباس طويلا يتجاوز أربعة أسطر، أو قصيرا لا يتجاوز الأربعة أسطر، وهو الشائع والأكثر استعمالا.

وفي الاقتباس الطويل لابد أن يكتب الباحث الأسطر المقتبسة بما يظهر بوضوح أنها ليست من إنتاجه، بحيث تكون الأسطر في وسط الصفحة وقريبة من بعضها البعض[1].

أما الاقتباس القصير هو الذي لا يتجاوز أربعة أسطر أي في حدود 60 كلمة.

[1] عمار بوحوش، محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 154.

كما قد يكون الاقتباس متقطعا، أي أنه يشمل جملا مأخوذة من مقاطع مختلفة وفي هذه الحالة يجب أن نضع نقاطا بين الجمل تدل على حذف بعض العبارات، والجمل التي يراها الباحث ضرورية في الفقرة المقتبسة التي قد تم حذفها، وذلك دون أن يفقد النص معناه الأصلي.

كما يجب وضع الكلام المنقول بين شولتين.

مثال عن اقتباس حرفي كامل:

"المنهج التجريبي هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواءا كانت خارجة عن النفس إطلاقا، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها"[1].

في نهاية صفحة البحث في الهامش يشار للمؤلف كما يلي:

(1) علي مراح، منهجية البحث العلمي، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 20.

مثال عن اقتباس حرفي متقطع:

"المنهج التاريخي هو منهج بحث منظم يقوم ب. .....من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية"

في نهاية صفحة البحث في الهامش السفلي يشار للمؤلف كما يلي:

(2) علي مراح، المرجع السابق، ص 40.

ثانيا: اقتباس المضمون (غير المباشر).

النوع الثاني من الاقتباس هو الاقتباس غير المباشر أو اقتباس المضمون الذي يحظى بأهمية بالغة.

1-تعريف الاقتباس غير المباشر:

اقتباس المضمون أو الاقتباس غير المباشر هو نقل مضمون فكرة أو حكم قانوني أو قضائي بأسلوب الباحث مع الحفاظ على المعنى كما هو دون تحريف أو تأويل، حيث يلخص الباحث مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به بأسلوبه الخاص مع الاحتفاظ بجوهر الفكرة ومعناها، فالاقتباس غير المباشر يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، حيث يلجأ الباحث لتلخيص الفكرة المقتبسة أو إعادة صياغة الجملة أو الفقرة بلغة الباحث وبكلمات مغايرة للبحث المقتبس منه.[1]

فالاقتباس غير المباشر هو أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع معين ويصيغها بطريقته الخاصة دون تشويه المعنى الحقيقي للفكرة المقتبسة، أي أن ينقل الباحث المادة المقتبسة بمعناها وليس حرفيا، مراعيا الفهم الجيد والدقة في نقل الفكرة، مع الإشارة في الهامش إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه وفقا لقواعد التهميش، دون وضع شولتين للعبارات المقتبسة.

[1] قندلجي عامر، مرجع سابق، ص 165 و167.

2-أهمية الاقتباس غير المباشر:

-الاقتباس غير المباشر يدل على أخلاق الباحث وأمانته العلمية، فانعدام الإشارات التي تدل على الاقتباس، دليل على السرقة العلمية، وهذا طبقا للقرار الوزاري رقم *1082* المؤرخ في *27* جويلية *2020* المحدد للقواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها[1]، الذي نص في المادة الثالثة منه على أنها: " تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"، فكل "اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب ومجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين" يعتبر سرقة علمية.

كذلك اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

بالإضافة إلى استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

كل هذه الحالات تشكل سرقة علمية يعاقب عليها القانون.

[1] قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 1082، مؤرخ في 27 ديسمبر 2020، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

-يساعد الباحث في إبراز الأصالة ومشروعية مجهوده، ويظهر مهارته ومسؤوليته في إدارة الحوار العلمي والبحثي.

-كما تكمن أهمية الاقتباس في كونه يولد أفكار جديدة للقراء من خلال مناقشة آراء الآخرين.

-يبرز جهود الباحث مقارنة بجهود الباحثين الآخرين.

-من خلال هذا النوع من الاقتباس يتضح الجهد المبذول من قبل الباحث في تحديد وتشخيص المصادر ذات العلاقة، أي إعطاء أهمية للوثيقة المستشهد بها.

المبحث الثالث: التهميش

من طرق التوثيق الاقتباس والتهميش، إذ تلي عملية الاقتباس التهميش الذي يحيلنا إلى المراجع المقتبس منها.

المطلب الأول: تعريف التهميش

تعددت التعاريف المتعلقة بالتهميش، ومن بينها نذكر حسين صبري القائل: "التهميش نسبة إلى الهامش وهو الجزء الذي يقع أسفل الصفحة ويقال له، التهميش" وهو "نسبة النص أو الفكرة إلى صاحبها أو مصدرها خلال كتابة البحث وهذا في الاقتباس". [1]أو هو ما يكتبه الباحث من أفكار ثانوية في كتابه أو كتاب غيره، ليشرح غموضا، أو يوضح فكرة، أو يوسع في شرحها، أو يوثق معلومة بذكر مصدرها، أو يخرج حديثا، أو ليعرف بعلم من الأعلام، أو مكان، أو يناقش رأيا، أو ليعلق عليه.

وقد سمي هامشا لكتابته في طرف من أطراف الصفحة ويقال الهامش ما يكتبه الباحث في متن أعلى الصفحة من كلام ".[2]

[1] عبد الوهاب أبو إسماعيل، كتابة البحث العلمي، دار المعرفة بيروت، لبنان، 2003، ص 95.

[2] يوسف المرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2016، ص 130.

فالهامش هو حاشية توضع أسفل الصفحة للإشارة إلى مصدر المعلومات المذكورة في متن البحث، كما يستوعب الهامش كل ما يخرج عن النص من شروح وملاحظات وتفسيرات وتعليقات وتعريفات وغيرها[1]، ويفصل بين الهامش والمتن خط يبدأ يمين الصفحة يمتد لثلثها ويجب أن يدرج هذا الخط تلقائيا بمجرد استخدام نافذة شريط الأدوات *Références* في جهاز الحاسوب والذي ينظم طريقة إدراج الهوامش آليا ودون تعب.

فيجب على الباحث عندما يقتبس معلومات من وثائق مختلفة أن يضع في نهاية الاقتباس رقما في نهاية الصفحة ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق مثل: اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، دار النشر، الطبعة، بلد النشر، تاريخ النشر، ورقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة.

المطلب الثاني: حالات التهميش

1- الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث رأيا أو فكرة أو معلومة.

2- ترجمة بعض الأعلام كالتعريف بشخصية ما أو إعطاء لمحة وجيزة عن سيرتها الذاتية، وفي هذه الحالة لا ينبغي الإشارة إليها برقم إنما بعلامة (*) نجمة وإذا وردت ترجمة أخرى لعلم آخر في نفس الصفحة كانت الإشارة له بنجمتين (**) وهكذا.

3- إيضاح تفسير كما يرى الباحث: سواء المعلومة غامضة أو لكونها غير مفهومة أو مصطلح علمي، وفي هذه الحالة لا نضع رقما بل تكتفي بوضع علامة نجمة (*) في المتن.

[1] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 312.

4-الهامش التعريفي: الذي يقدم تعريفات لغوية لبعض المصطلحات الثانوية، وتستعمل في هذه الحالة أيضا إشارة (*).

5-إيراد النص الأصلي الأجنبي في حال استعانة الباحث بمرجع أجنبي يقوم بترجمة الجزء الذي يهمه في المتن للغة العربية، ويمكنه أن يدرج النص الأصلي باللغة الأجنبية في الهامش.

6-الإحالة إلى مراجع معينة للاستزادة:

يشير الباحث في هذه الحالة إلى مراجع أخرى للاطلاع أكثر وتستعمل عبارة وللمزيد من التفصيل ينظر... وتذكر المراجع المحال عليها.

المطلب الثالث: كيفية توثيق مختلف المراجع والمصادرفي الهامش

تختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع المستعملة، كالكتب والمقالات والرسائل الجامعية...الخ.

كما تختلف عملية التهميش باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد وفقا لما يلي:

الفرع الأول: توثيق الهوامش بالنسبة للكتب

أولا / إذا كان للمؤلف كتاب واحد:

قد يذكر الكتاب في الهامش لمرة واحدة، وقد يذكر أكثر من مرة، فإذا ذكر الكتاب في المرة الأولى، لا بد من ذكر المعلومات التالية والمتعلقة بالكتاب وذلك حسب الترتيب التالي:

- اسم المؤلف ولقبه، إن كان له أكثر من مؤلف تذكر أسماؤهم ويعطف بينها بحرف (و) وطريقة كتابة اسم المؤلف ولقبه تختلف عن طريقة توثيق المراجع، حيث نبدأ بذكر لقب المؤلف ثم اسمه.

- عنوان المؤلف أو الكتاب.

- دار الطبع والنشر.

- بلد النشر.

- مدينة النشر.

- عدد الطبعة.

- تاريخ النشر.

- رقم الصفحة، وفي حالة الاعتماد على أكثر من صفحة يمكن كتابة أول صفحة آخر الصفحة، مثل: ص 12– 20 ويمكن أن نكتب ص 12 وما بعدها.

مثال: محمد سعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، الجزء الأول، الوجيز في نظرية القانون، الطبعة التاسعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 20.

هذا عند ذكره للمرة الأولى، أما في المرة الثانية نكتب: اسم المؤلف ولقبه، مرجع سابق، الصفحة.

محمد سعيد جعفور، مرجع سابق، ص 20.

ثانيا / التهميش لمؤلف لديه عدة مؤلفات:

فقد تكون لنفس المؤلف عدة مؤلفات كتابين أو أكثر أو كتاب ومقال.

في هذه الحالة نقوم بذكر كافة المعلومات الخاصة بالمرجعين لأول مرة.

مثال 1: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص 11.

مثال 2: عمار عوابدي، نظام المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 26.

ثالثا / إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف:

– إذا كان للكتاب مؤلفان: نتبع القاعدة الخاصة بتهميش الكتب للمرة الأولى، يحصل تغيير فقط في اسم المؤلف، حيث نكتب اسم ولقب المؤلف ثم فاصلة بعدها اسم ولقب المؤلف الثاني فاصلة عنوان الكتاب فاصلة دار النشر فاصلة البلد فاصلة السنة فاصلة الصفحة.

– إذا كان الكتاب لثلاثة مؤلفين فأكثر: نذكر المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، دار النشر، البلد، السنة، الصفحة.

رابعا / التهميش للكتاب نفسه مرتين غير متتاليين:

نذكر اسم ولقب المؤلف بعدها مرجع سابق ثم الصفحة.

مثال: سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 15.

مثال بالفرنسية: *Ferry claude, op, cit, p90.*

خامسا/ الهامش الذي ورد لمرتين متتاليتين:

- إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، أي أنه ورد في الهامش مرتين متتاليتين، نستغني في هذه الحالة عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة المرجع نفسه، ثم الإشارة إلى الصفحة.

- وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، ينبغي على الطالب استعماله كله: *IBID* ثم فاصلة ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.[1]

مثال:

1/ بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 12.

2/ المرجع نفسه، ص 35.

1/ *J.M Auby droit administratif, paris, sirey, 1975, p19 ets.*

2/ *Ibid, p 31.*

سادسا / إذا كان الكتاب مترجما ذكر في تهميش الكتاب للمرة الأولى:

- اسم ولقب المؤلف.

- عنوان الكتاب.

- الجزء إن وجد.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود ذنيبات، مرجع سابق، ص 164.

- الطبعة إن وجدت.

- الترجمة.

- دار النشر.

- بلد النشر.

- سنة النشر

- الصفحة.

وفي حالة تهميش الكتاب للمرة الثانية بذكر: اسم ولقب المؤلف، مرجع سابق، الصفحة.

إذا كان الكتاب بلغة أجنبية نتبع نفس الخطوات ونذكر بدل عبارة مرجع سابق، *op-cit*.

الفرع الثاني: توثيق الهوامش بالنسبة للمجلات

قد تكون المقالات عبارة عن بحوث نشرت في مجلات أو دوريات، وفي جميع الأحوال لا بد من ذكر البيانات الآتية في الهامش:

- نذكر اسم ولقب كاتب المقال.

- عنوان المقال بين مزدوجتين.

- اسم المجلة.

- رقم عدد المجلة.

- اسم الهيئة التي تصدر المجلة.

- بلد النشر.

- سنة النشر.

- رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال: موساوي فاطمة، (صلاحية التشريع الاستثنائي في التعديل الدستوري 2016)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد الثاني، العدد السابع، سبتمبر 2017، ص 294.

كما قد يصنف البحث المنشور ضمن مؤلف جماعي يضم مجموعة من البحوث لمجموعة من الباحثين ضمن المقالات، ويتم توثيقه في الهامش كما يلي:

- اسم صاحب المساهمة.
- عنوان موضوعه.
- ضمن كتاب (العنوان).
- المنسق إن وجد.
- دار النشر.
- مكان النشر.
- السنة.
- الصفحة.

الفرع الثالث: توثيق الهوامش بالنسبة للرسائل العلمية والأطروحات

قد يستعين الباحث بمذكرة ماستر أو ماجستير، أو بأطروحة دكتوراه، فيتعين عليه أن يوثق المعلومات الخاصة بها كما يلي في هامش المذكرة.

نذكر البيانات التالية:

- اسم ولقب الباحث أو الطالب.
- عنوان البحث أو الرسالة.
- تحديد طبيعة البحث (ماجيستر -دكتوراه).
- بيان التخصص.
- اسم الكلية أو المعهد والجامعة.
- سنة المناقشة.
- الصفحة.

الفرع الرابع: طريقة تهميش النصوص القانونية

كثيرا ما يستعين طالب القانون بالنصوص القانونية في بحثه، باعتبارها من أهم الأدلة والحجج والبراهين التي يدعم بها دراسته، ويكون توثيقها بنفس الطريقة التي وردت بها في الجريدة الرسمية، وفي حالة الاقتباس من هذا النوع من المصادر يجب على الباحث أن يذكر طبيعة النص القانوني (قانون، أمر، مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي) ثم رقمه ثم تاريخ النص القانوني ومضمونه وبعدها رقم الجريدة الرسمية وأخيرا تاريخ الجريدة الرسمية.

أمثلة توضيحية:

أولا – الدستور:

المرسوم الرئاسي رقم 96 -483 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996م، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76، الصادر في 8 ديسمبر 1996.

ثانيا -الاتفاقيات الدولية:

الاتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية المتعلقة بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع في مدريد بتاريخ 23 ديسمبر 1994 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95 -88 المؤرخ في 25 مارس 1995 الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 23 الصادر بتاريخ 26 أفريل 1995.

ثالثا -النصوص التشريعية:

القانون العضوي رقم 98/ 01، المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 01 جوان 1998، ص 31.

القانون رقم 12/15، مؤرخ في 15 جويلية 2015، يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية العدد 39 بتاريخ 19 جويلية 2015.

-الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد78، الصادر في 30 سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

رابعا -النصوص التنظيمية:

وتكمن في المراسيم الرئاسية والتنفيذية.

مثال: المرسوم الرئاسي رقم 16-46 المؤرخ في 30 جانفي 2016، المتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، لسنة 2016.

الفرع الخامس: طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية

لتهميش الأحكام القضائية نتبع الخطوات التالية:

- اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم والقرار.
- رقم الملف أو القضية.
- تاريخ صدور الحكم أو القرار.
- المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

مثال:

مجلس الدولة، قرار رقم 1325 مؤرخ في 199/02/09، قضية يونيو بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد01 سنة 1999، ص85.

الفرع السادس: التقارير الدولية

بعد رقم الإحالة يذكر عنوان التقرير بين مزدوجين وبخط سميك، الجهة المصدرة للتقرير، تاريخه ورقم الوثيقة التي صدر بها.

الفرع السابع: توثيق الهوامش بالنسبة للمطبوعات

إذا اعتمد الباحث على مطبوعات في بحثه يجب عليه التقيد بالخطوات التالية:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.
- -عنوان المحاضرة.
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي.
- تاريخ إلقاء المحاضرة، الجامعة، الكلية، والقسم.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

الفرع الثامن: توثيق الهوامش بالنسبة للمقابلات الشخصية

يستعمل هذا النوع من المصادر غير المنشورة غالبا في البحوث الميدانية، حيث يجد الباحث نفسه ملزما بإجراء مقابلة شخصية مع مسؤولين أو بعض المعنيين بالموضوع الذي يريد الباحث دراسته، وعلى الباحث أن يستأذن من الشخص الذي أجريت معه المقابلة قبل نشرها واستخدامها في بحثه، لذلك يذكر عبارة (أذن بنشرها) في آخر المعلومات الموثقة في الهامش الخاصة بالمقابلة.

وفي حالة اعتماد الباحث على هذا النوع من المصادر، ينبغي عليه تهميشه وفقا للخطوات الأتية:

- كتابة اسم ولقب الشخص المبحوث (الذي تم إجراء المقابلة معه).
- وظيفة الشخص أو منصبه.
- اسم المكان الذي تمت فيه المقابلة كالبلد والمدينة والمقر.
- تاريخ إجراء المقابلة.

مثال:

مقابلة مع السيد بداري كمال رئيس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مكتب رئيس الجامعة بمقر رئاسة الجامعة بتاريخ 2 ديسمبر 2020. (أذن بنشرها).

الفرع التاسع: الوثائق الإلكترونية

يتعين على الباحث أن يعتمد على المواقع الإلكترونية المتخصصة والموثوق بها، ويذكر في التهميش:

- اسم المؤلف.
- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر.
- تاريخ الاطلاع على المعلومة والساعة.

- ثم العنوان الإلكتروني.

مثال: طه حميد حسن، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، ط1، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 20 متوفر على: www.hcriraq.org.

الفرع العاشر: المقابلات

مثال مقابلة مع أبو جرة سلطاني، رئيس حزب حركة حمس يوم 03 جانفي 2016، بمقر الحزب الجزائر العاصمة.

المبحث الرابع: توثيق المصادر والمراجع (البيبليوغرافيا)

تعتبر البيبليوغرافيا آخر مرحلة في عملية إعداد البحث العلمي، ففي نهاية كل بحث يقوم الباحث بعرض كل المراجع التي استخدامها في قائمة، سواءا اقتبس منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشمل الوثائق: الكتب، الدوريات، التقارير، والوثائق الحكومية، الرسائل الجامعية، المداخلات، المواد السمعية البصرية بأشكالها المختلفة، المقابلات الشخصية، المصادر الإلكترونية بأنواعها المختلفة.

عند إعداد قائمة المراجع يجب مراعاة ما يلي:

- التأكد من وضع كل المراجع المعتمدة في المتن في قائمة المراجع.
- تقسيم المراجع إلى مراجع باللغة العربية ومراجع باللغة الأجنبية.
- ترتيب المراجع أبجديا أو هجائيا بداية بلقب المؤلف ثم اسمه.
- لا يجوز نقل مرجع من مرجع آخر، لأن ذكره في قائمة المراجع معناه أن الباحث قد اطلع عليه واعتمد عليه في بحثه، احتراما للأمانة العلمية.

إذ نقسم قائمة المراجع إلى قسمين نتناول في القسم الأول قائمة المراجع باللغة الأجنبية، ونصنف المراجع وفق الترتيب التالي:

1- الكتب.
2- الرسائل والمذكرات الجامعية.
3- المقالات.
4- النصوص القانونية.

5-الوثائق.

6-المراجع الإلكترونية.

وبالنسبة للنصوص القانونية يكون الترتيب فيها حسب تسلسل النصوص القانونية أي تدرج القانون مع مراعاة التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية كما يلي:

أ- الدستور.

ب-الاتفاقيات.

ج- النصوص التشريعية.

د- القوانين العضوية.

هـ- القوانين (القانون العادي).

و- النصوص التنظيمية.

ز- المراسيم الرئاسية.

ح- المراسيم التنفيذية.

ط- القرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة.

ي- الأنظمة.

فيما يتعلق بالمراجع باللغة الأجنبية تراعي نفس الترتيب المذكور أعلاه كما يلي:

1-*Ouvrages.*

2-*these et mémoires*

3-*Articles -*

4-*Texstes juridique.*

5-*Documents*

6-*Références internet*

المبحث الخامس: وضع البحث في شكله النهائي

يتضمن الإخراج الشكلي النهائي للبحث أو الرسالة عدة عناصر، وهي:

- الصفحات التمهيدية.
- قائمة المختصرات إن وجدت.
- المقدمة.
- صلب الموضوع.
- الخاتمة.
- الملاحق.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

تتضمن الصفحات التمهيدية: العنوان وصفحة الإهداء وصفحة الشكر.

أما صفحة العنوان هي واجهة البحث، وتتضمن البيانات التي تضعها الكليات وفق شكل محدد. وتوضع كلها في إطار وهي:

- اسم الجامعة.
- اسم الكلية.
- عنوان البحث بخط كبير.

- الغرض من إعداد البحث.
- اسم الباحث.
- اسم المشرف.
- أسماء أعضاء لجنة المناقشة.

أما صفحة الإهداء مخصصة لإهداء البحث إلى أعز الناس، مع ضرورة الاختصار.

تليها صفحة الشكر والتقدير لكل من ساعد الباحث في إنجاز بحثه كالأستاذ المشرف وغيره من الأساتذة وكل من قدم يد العون.

تليها قائمة المختصرات التي تتضمن بعض الاختصارات العلمية، أو اختصارات متعلقة ببعض المجلات والدوريات وغيرها، تليها المقدمة بجميع عناصرها المذكورة آنفا، ثم صلب الموضوع أو المتن يبدأ من الباب أو الفصل وفق الخطة المعتمدة من الباحث وصولا لخاتمته، حيث يراعي الباحث قواعد الكتابة والأسلوب وحجم الخط وكل ما يتعلق بالجانب الشكلي للبحث

وبعد الخاتمة تأتي الملاحق، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع التي تعتبر امتدادا للأمانة العلمية يدرجها الباحث بشكل منظم ومنهجي لتسهل على القارئ العودة إليها، يليها فهرس المحتويات.

الذي يشكل دليلا يرشد القارئ لعناوين البحث الأساسية والفرعية، وأخيرا الملخص الذي يعطي القارئ فكرة شاملة عن الموضوع، مع ضرورة إرفاقه بالكلمات المفتاحية للبحث وترجمته بلغة أجنبية أخرى.

الخاتمة

تعد منهجية البحث ركيزة أساسية في مجال البحث العلمي، فهي العمود الفقري الذي تستقيم من خلاله الاكتشافات والإنجازات العلمية عموما، ويعتبر البحث العلمي أساس عملية بناء متتابعة من الباحثين يضم كل واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما توصل إليه من المعارف، إذ لابد للباحث من اتباع طريقة عمل وفق أسس وقواعد علمية سليمة، تمكنه من إعداد بحوثه بطريقة سليمة وإضافة معارف جديدة.

لذا فعلى الباحث في مجال العلوم القانونية والإدارية، أن يكون ملما بكل الطرق والأساليب العلمية والفنية اللازمة لإنجاز بحث علمي قانوني، فيتزود بأدوات وأساليب وكيفية الحصول على المعلومات اللازمة، وكيفية استعمالها، فيعرف كيف يبحث، وكيف يكتب وكيف يعبر، وكيف يعرض وكيف يناقش.

فالبحث العلمي هو ثمرة سلسلة من المراحل المنظمة، إن احترم الباحث أصولها، أنجز بحثه على أكمل وجه، وبأيسر الطرق، وهذا بغية الوصول إلى نتائج وحقائق علمية بطرق علمية منظمة والمساهمة في الارتقاء بالعلم والبحث العلمي.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: النصوص القانونية

قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 1082، مؤرخ في 27 ديسمبر 2020، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانيا: الكتب

1-أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه مفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

2-أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، ط/5، 1979.

3-إمبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه، تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

4-جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ط/ 1، دار، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

5-جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ووسائل الماجيستر والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004.

6-رحيم يونس كزو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008.

7-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

8-رقية سكيل، منهجية البحوث العلمية، دليل طلاب العلوم القانونية والإدارية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، *2010*.

9-صالح طليس، المنهجية في دارسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010.

10- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.

11- عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982.

12- عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.

13- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني (مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية)، مديرية النشر، برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003.

14- عبد الوهاب أبو إسماعيل، كتابة البحث العلمي، دار المعرفة بيروت، لبنان، 2003.

15- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، سوريا.

16- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

17- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

18- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

19- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، *2012*.

20- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

21- غناي زكية، منهجية الأعمال لموجهة في القانون المدني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2010م.

23- فتوح الشاذلي، دليل الطالب لإعداد البحوث والرسائل الإسكندرية مصر، دار المطبوعات الجامعية، 1992.

24- قندلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1999.

25- محمد موسى بابا عمي، مقاربة فهم البحث العلمي، معهد المناهج، *2007*.

26- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

27- يوسف المرعشلي، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، دار المعرفة، بيروت

ثالثا: الرسائل الجامعية

-علي دحمانية، محاضرات في المنهجية (السنة الأولى)، معهد الحقوق، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2009/2008.

رابعا: المواقع الإلكترونية

نورة سعد اليمني، الأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية، بالموقع:

http//WWW.FIKRMAG.COM/ARTICLE_details_id=789

اطلع عليه بتاريخ 2023/1/11 على الساعة 15.20.

فهرس المحتويات

مقدمة.....5

الفصل الأول

مفهوم البحث العلمي

المبحث الأول: تعريف البحث العلمي.....9

المبحث الثاني: خصائص البحث العلمي.....12

المبحث الثالث: أهمية البحث العلمي.....14

المبحث الرابع: أنواع البحوث العلمية.....16

المطلب الأول: البحث التنقيبي الاستكشافي.....16

المطلب الثاني: البحث التفسيري النقدي.....16

المطلب الثالث: البحث العلمي الكامل.....17

المطلب الرابع: البحث الوصفي التشخيصي.....17

المطلب الخامس: البحث التجريبي.....17

الفصل الثاني

خطوات إعداد بحث علمي قانوني

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع..... 21

المطلب الأول: طرق اختيار البحث..... 22

الفرع الأول: اختيار الموضوع من قبل الباحث..... 22

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف 22

المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في اختيار الموضوع..... 22

الفرع الأول: العوامل الذاتية المتحكمة في اختيار الموضوع..... 23

الفرع الثاني: العوامل الموضوعية المتحكمة في اختيار الموضوع 25

المبحث الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية..... 27

المطلب الأول: تعريف الوثائق العلمية..... 27

المطلب الثاني: أنواع الوثائق العلمية 27

الفرع الأول: المصادر..... 27

الفرع الثاني: المراجـع..... 29

المطلب الثالث: أماكن تواجد الوثائق العلمية وكيفية الحصول عليها 31

المطلب الر ابع: قواعد حول جمع الوثائق العلمية وحسن استخدامها 32

المبحث الثالث: مرحلة القراءة والتفكير..... 33

المطلب الأول: تعريف القراءة.....33
المطلب الثاني: أهمية القراءة.....33
المطلب الثالث: أهداف القراءة.....34
المطلب الرابع: شروط وقواعد القراءة في البحث القانوني.....35
المطلب الخامس: أنواع القراءة.....36
الفرع الأول: القراءة الأولية.....36
الفرع الثاني: القراءة العادية.....37
الفرع الثالث: القراءة المعمقة.....38
المبحث الرابع: مرحلة إعداد الخطة الأولية للبحث.....39
المطلب الأول: تحديد مصطلح الخطة.....39
المطلب الثاني: أهمية وضع خطة البحث.....39
المطلب الثالث: أسس ومعايير التقسيم.....40
المطلب الرابع: أجزاء البحث العلمي.....41
الفرع الأول: عنوان البحث العلمي.....42
الفرع الثاني: مقدمة البحث العلمي القانوني.....42
المبحث الخامس: مرحلة جمع وتخزين المعلومات.....48
المطلب الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات.....48
الفرع الأول: أسلوب البطاقات.....48

الفرع الثاني: أسلوب الملفات.....49

الفرع الثالث: النظام الآلي.....50

المطلب الثاني: بعض القواعد والإرشادات حول جمع المعلومات وتخزينها.....51

المبحث السادس: مرحلة الكتابة.....52

الفصل الثالث

قواعد تحرير بحث علمي قانوني

المبحث الأول: ضرورة تحديد وتطبيق منهج البحث والأسلوب في كتابته.....56

المبحث الثاني: احترام الأمانة العلمية وقواعد الاقتباس.....58

المطلب الأول: مفهوم الأمانة العلمية.....58

المطلب الثاني: مقتضيات الأمانة العلمية.....59

المطلب الثالث: احترام قواعد الاقتباس.....60

الفرع الأول: تعريف الاقتباس.....60

الفرع الثاني: قواعد الاقتباس.....61

الفرع الثالث: أنواع الاقتباس.....63

المبحث الثالث: التهميش.....68

المطلب الأول: تعريف التهميش.....68

المطلب الثاني: حالات التهميش.....69

المطلب الثالث: كيفية توثيق مختلف المراجع والمصادر في الهامش 70

الفرع الأول: توثيق الهوامش بالنسبة للكتب..... 70

الفرع الثاني: توثيق الهوامش بالنسبة للمجلات..... 74

الفرع الثالث: توثيق الهوامش بالنسبة للرسائل العلمية والأطروحات 76

الفرع الرابع: طريقة تهميش النصوص القانونية..... 76

الفرع الخامس: طريقة تهميش الأحكام والقرارات القضائية..... 78

الفرع السادس: التقارير الدولية..... 79

الفرع السابع: توثيق الهوامش بالنسبة للمطبوعات..... 79

الفرع الثامن: توثيق الهوامش بالنسبة للمقابلات الشخصية..... 79

الفرع التاسع: الوثائق الإلكترونية 80

الفرع العاشر: المقابلات..... 81

المبحث الرابع: توثيق المصادر والمراجع (البيبليوغرافيا) 82

المبحث الخامس: وضع البحث في شكله النهائي..... 84

الخاتمة..... 87

قائمة المصادر والمراجع..... 89

فهرس المحتويات..... 93

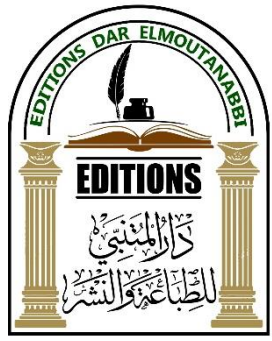
EDITIONS DAR ELMOUTANABBI
EDITIONS
دار المتنبي
للطباعة والنشر